# المصالحة الوطنية في الجزائر :تحديات و عقبات

# La réconciliation nationale En algerie : défis et contraintes

**أ/ شربال مصطفى . جامعة جيجل.**

**الملخص:**
المصالحة الوطنية من بين مساعي الإنصاف و كشف الحقيقة لتجاوز النزاعات و الإرهاب وعودة السلم المدني و التأسيس لنظام عام يضبط الحياة الاجتماعية و السياسية لأجل مستقبل هادئ و مشجع على العمل و التنمية.
و المصالحة في الجزائر لم تخرج عن هذا المنحى،فهي و إن كان منطلقها الأول سياسي فهي تمتد إلى مناحي أخرى رغم التجاذبات بين الفرقاء السياسيين خاصة،و رغم الصعوبات و النقائص التي تشوبها.
و هي و إن كانت حلا ناجعا لأبعد الحدود،فهي بحاجة إلى الإثراء و العمل على نجاعة المشاريع الداعمة لها كون الإرهاب لا يعزى فقط إلى السبب السياسي.

**Résumé :**
La réconciliation nationale est l'une des objectifs de la justice et la découverte de la vérité pour dépasser la discorde, les disputes et le terrorisme et le retour de la paix civique. Et le fondement d'un system général maîtrisant la vie social et politique pour un futur calme et encourageant le travail et le progrès.
Et la réconciliation en Algérie n'a pas quitté cette trajectoire. Et malgré son début politique, elle tend vers d'autres trajectoires en dépit des défis entre politiciens hétérogènes surtout. Et en dépit des difficultés et des lacunes qu'elle possède.
Et elle a besoin, malgré qu'elle soit une solution efficace a l'extrême, de enrichissement et de faire que les projets qui la soutiennent soient efficaces, vu que le terrorisme ne dépend plus seulement de la cause politique.

**تمهيد:**

إن الإرهاب ليس إلا ناجما عن محدودية المعرفة بالوسائل التي تمكن من التغلب عليه، لكن التحرر من الإرهاب يقتضي إدراك الحدود التي تفصل بين المعرفة والمصلحة لأجل عقلنه الواقع،وذلك لا يتأتى إلا من خلال الحوار الذي يبلور الديمقراطية الاندماجية والفعل التواصلي في الفضاء العمومي الذي هو ضروري لتجاوز العنف وعدم جعل العلاقة التعادلية المنفتحة هي منطلق المعرفة والعمل والاعتماد على منطق ثنائي إقصائي من شأنه أن يجعل من المنافس أو المعارض عدوا مطلقا.لأن الحوار شرط إمكانية قيام سلم دائم هذا السلم ليس له معنى استراتيجي فحسب بل له معنى أخلاقي كذلك,فهو لا ينفصل عن تحقيق العدل الذي يعني وجود توازن في القوى والحد من الاستعمال اللامشروع لها.

فانطلاقا من تشخيص الواقع والرهانات القائمة في أي دولة يكون التفكير في تجاوز أو معالجة الظاهرة الإرهابية ممكنا ومقبولا،حيث يمكن بناء استراتيجيات لذلك،هذه الإستراتيجيات تأخذ بخصوصيات كل مجتمع ومحطاته التاريخية المفصلية،وفي الجزائر كانت المصالحة الوطنية بعد الإدراك و الوعي فالدول الشمولية عادة تمارس تقييد الحريات وتزيد من كبت الأفراد،وعند ذلك تتحرك الغريزة العدوانية بأشكال مختلفة منها الإرهاب.وان كل مجتمع له انتكاسات في مجال من المجالات سواء تنموية أو سياسية،تعتبر محطات مؤثرة في الصيرورة الاجتماعية،إذا لم تكن محسوبة قد تؤدي إلى تفاقم الأوضاع.وأنه إذا لم تتوفر البدائل المشروعة أمام الأفراد والمجتمعات،وينتفي أو يكاد يستحيل الإنجاز يكون

اللجوء إلى الفعل الجرمي كما العنف والإرهاب والجريمة المنظمة. مع الاخد بنظر الإعتبار أن اختلاف المواقف من ظاهرة الإرهاب قد يؤسس لغطاء سياسي لا يمكن تجاوزه بترتيبات أو احتياطات أمنية، كما يصعب النظر إليه وفق مقاربات نقدية أو معقولية.

لذلك تبين أنه صعب جدا إيجاد تبريرات للفعل الإرهابي،أو إيجاد مسوغات للتعامل معه إيجابا أو سلبا، لكن يمكن إقرار تشريعات وأخلاقيات لحفظ حقوق الإنسان وضمان استمراره بعيدا عن أي مزايدات شعبوية أو دينية أو إيديولوجية.

فكانت المصالحة الوطنية وهي رؤية إستراتيجية تسعى لشرعنة العمل السياسي وبلورة عقد اجتماعي يضمن استمرار الدولة الجزائرية المهددة في كيانها والمرهون مسارها بضرورة التعقل والاعتراف بالآخر،وهي كعملية بغض النظر عن أنها سياسية أو اجتماعية أو أمنية تسعى لأن تستوعب الواقع،وتجاوز التصعيد.وهي توسيعا لمجال الحوار لأجل حل الأزمة ومصلحة الوطن.

**مفهوم المصالحة:**

هي اسم من الصلاح وهو التوفيق، وأصلحت بين القوم: أي وفقت،قال الراغب: الصلح يختص بإزالة النفار بين الناس،فهو قطع المنازعة(1). والصلح من المصالحة هي المسالمة،وهو استقامة الحال إلى ما يدعو إليه العقل والشرع والتئام شعب القوم المتصدع(2).

وشرعا هي انتقال عن حق أو دعوى بعوض لرفع نزاع أو خوف وقوعه(3). ويشير إلى أنه قد يكون الصلح عن المنازعة بعد وقوعها،كما أنه يكون أيضا عند خوف المنازعة واحتمال وقوعها وقاية منها(4).والمصالحة أو الصلح من مقاصد الشريعة الإسلامية ومن مسلماتها الشرعية تنهي الخلاف والمنازعة فهي صلح وإصلاح مشروع بنصوص القرآن الكريم،والسنة النبوية الشريفة،والإجماع،تقره القوانين والأعراف عند مختلف شعوب العالم.

ففي القرءان الكريم جاء قوله تعالى: " لا خير فى كثير من نجواهم إلا من أمر بصدقة أو معروف أو إصلاح بين الناس"(5)، وقوله " وإن جنحوا للسلم،فاجنح وتوكل على الله إنه هو السميع العليم "(6)،وفي الحديث ورد عن الرسول الكريم "الصلح جائز بين المسلمين"(7) أما الفقهاء فأجمعوا على مشروعية الصلح فى الجملة،وإن كان هناك خلاف فى بعض الصور(8). وأنه إذا صالح بعض الجماعة سقط حق الباقين في القصاص،ولم يكن لهم إلا الدية(9). أما عن درجة المشروعية فالصلح واجب عند تعين مصلحة،وقد يكون حراما أو مكروها عند استلزامه مفسدة يجب درؤها،أو يترجح جانب المفسدة(10).

وقد تبدأ المصالحة بهدنة المأخوذة من الفعل هَدَنَ بمعنى سكن، ومنه يهدن، هدوناً والاسم منه هدنة. وهادن بمعنى صالح،وهادنته صالحته،ومنه قولهم:''هُدنة على دخن" أي سكون على غل(11). أي أن الهدنة في اللغة تطلق على السكون والاستقرار والتهدئة والتي هي بمعنى الموادعة والصلح بين الأطراف.

والمصالحة يراد منها تجاوز الخلافات والعودة إلى الالفة، وتحقيق جملة غايات واضحة المعالم وبينة الفائدة بعائداتها على المجتمع إيجابا. وهي تتطلب حسن النوايا وتغليب الضرورات والمستحبات من اجل الصالح العام،كأن تكون مقايضة للإرهاب لتحقيق الأمن والاستقرار المفقودين. ومما سبق يتضح ان الجزائر في نموذجها التصالحي لم تغفل ما ورد في التراث من توجيه ونصح.

**مفهوم الوطنية:**

كلمة الوطن في اللغة تعني المنزل تقيم فيه،وهو موطن الإنسان،ومحله ويقال:أوطن فلان أرضا أي اتخذها محلاً ومسكناً يقيم فيه(12)،وفي الإصطلاح هو مولد الرجل،والبلد الذي هو فيه(13). وعرفه المعجم الفلسفي أنه منزل الإقامة،والوطن الأصلي:وهو المكان الذي ولد فيه الإنسان،أو نشأ فيه(14).والوطنية بالمعنى الغربي هي الولاء للوطن كرقعة جغرافية وكجماعة وككيان سياسي علما ونشيدا.. لكن الوطنية ليست مجرد شعور بالإنتماء إلى بلد ما،بقدر ما هي عمل يستهدف تحقيق المصلحة العامة لكل الشعب وتثمين الموارد لأجل مستقبل أحسن،والولاء للأرض ودفع الإساءة عن الوطن تحت أي ظرف أو مسمى.

وهي لا تعني المواطنة المشتقة من الفعل (واطن)،فواطن فلان فلاناً يعني عاش معه في وطن واحد(15) وواطنت فلاناً يعني وافقت مراده، مع إمكانية بناء دلالة مقاربة للمفهوم المعاصر لتكون المعايشة في وطن واحد. وهي بهذا سلوك مدني يمتثل إلى القانون كونها "علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق – متبادلة – في تلك الدولة،متضمنة هذه المواطنة مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات"(16).

**المصالحة الوطنية:**

هي كل محاولات التسوية والتوفيق بين طرفين يجمعهما وطن واحد،بينهما نزاعا كيفما كانت طبيعته. كما تعني مشروعا لإنهاء الخلاف تجاوزا واقتناعا،أو نظير تعويضات لكل متضرر من النزاع،وتكون عادة لخدمة المصلحة العليا للبلد،يراعى فيها الولاء للوطن وتأكيد الانتماء. وكما أنها مطلبا وطنيا،فهي أيضا إقرارا شرعيا دفعا للبلاء و نزولا عند صالح الجماعة.

**التعريف الإجرائي:**

المصالحة الوطنية هي اتفاق بين طرفين أو أكثر لأجل تحقيق مصلحة مشتركة،ودفع الأذى والضرر الذي يمتد إليهم. وقد تكون تفاهما بعد عداوة مضمرة أو خصاما بائنا أو صراعا قائما. كما أنها التقاء في الرأي لأجل الصالح العام. وتكون عودة إلى اتفاق الجماعة أو عودة إلى النظام.أما أنها وطنية فلأنها لأجل الوطن والمواطن، وخدمة البلاد،وهذا ما يعطي التفرد للمصالحة ويميزها عن قوالب أخرى ممكنة. كما أن صفة الوطنية تعني أنها مشروع اجتماعي وسياسي ينسحب على الجميع مدعوما بقناعة الأغلبية،وليس تبعا لمصالح ضيقة وشخصية.

**أولا: دواعي المصالحة الوطنية:**

عزلة النظام الجزائري خارجيا،وتعالي الأصوات المنادية بحقوق الإنسان(17).ذلك أن المأساة الوطنية أزمة سياسة في الأصل،وتستدعي حلا سياسيا أو على الأقل – تسوية سياسية– ولو على مراحل.مع ضرورة إعادة اعتبار الدولة الجزائرية في المحافل الدولية وضرورة الخروج من دائرة العنف والإرهاب، وعودة الاستقرار السياسي والالتفاف للعملية التنموية خصوصا باعتبار الخسائر الكبيرة والمتسارعة في الأرواح، وإهدار للثروة الوطنية مما فتح الباب على الفتنة الأهلية كادت أن تتحول إلى حرب أهلية.

**ثانيا: مراحل الأزمة و المصالحة الوطنية :**

مرت المصالحة الوطنية في الجزائر بمراحل عرفت فيها كل أنواع الشد والجذب والانتكاسات والمزايدات بين الأطراف الساعية لحل الازمة من جهة،وبين السلطة القائمة وأحزاب المعارضة من جهة أخرى. لذلك فقد كانت مطلبا وطنيا

للجميع لكن باختلاف الرؤى والمقاربات. فهناك مبادرات للسلطة وأخرى للمعارضة تعددت واختلفت دواعيها،لكن جميعها يصب في دائرة القناعة لتجاوز الأزمة وخدمة مصلحة الوطن منها:

**1.1 نداء السلام الوطني(9 فيفري 1992):** تجاوزا لحالة الخوف والتخوف الذي انتاب الشعب الجزائري والطبقة السياسية والشخصيات الوطنية بعد إلغاء المسار الانتخابي بادر الشيخ محفوظ نحناح إلى الدعوة إلى لجنة السلام الوطني بهدف حل الأزمة والحيلولة دون إراقة الدماء،وبحث صيغة لتجاوز الأزمة الدستورية بعد أن تزامن حل المجلس الوطني الشعبي وشغور منصب رئيس الجمهورية.

**2.1 مبادرة مجموعة السبعة(1992/06/25):**

مبادرة أطلقتها سبعة أحزاب بعد سلسلة اجتماعات بتاريخ 1992/06/25 دعت إلى تجاوز الإنسداد السياسي خدمة للمصلحة العليا للوطن وتوج هذا اللقاء مبادرة المصالحة. وقد دعت فيها الشخصيات الوطنية والحزبية المجلس الأعلى للدولة إلى تغيير الموقف بتشكيل (حكومة وحدة ) لأجل مصالحة وطنية و فتح حوار وطني دون إقصاء،واحترام الحريات وصيانة حقوق الإنسان والعمل على إعادة الهدوء والطمأنينة،مع وضع رزنامة لتنظيم الانتخابات على جميع المستويات.

**2 الحوار الوطني:**

**1.2 ندوة الوفاق الوطني الأولى صيف 1994:** وهي إحدى مساعي السلطة القائمة بالفعل مع ممثلين للمجتمع المدني و بعض الاحزاب السياسية كان هدفها تحقيق السلم والعودة إلى التطبيق السليم للديمقراطية ومن ثمة انتخابات حرة ونزيهة حماية للأرواح والممتلكات والثروة الوطنية،والوصول إلى أرضية وفاق وطني يضمن التداول السلمي على السلطة في ظل شرعية دستورية.لكن في 31 أكتوبر 1994 أعلن رئيس الدولة اليامين زروال عن فشل الحوار الوطني بعد أن وجدت قوات الأمن في 1994/09/26 رسالة لعلي بلحاج إلى "الشريف قوسمي" مؤرخة في 1994/09/17 يدعوه فيها لمواصلة العنف المسلح و انه سيكون احد جنوده بمجرد الخروج من السجن. ليقرر فور ذلك بان الحوار سيكون مع الشعب ولا أحد غيره. (18)

**2.2 ندوة العقد الوطني في سانت إيجيديو بـ روما:**

انعقدت مرتين (1994/11/21- 1995/1/13)وهي معالجة لأزمة الجزائر بعيدا عن التضييق الممارس من طرف السلطة كمبرر سيق في مواجهة الاتهامات التي مست الأحزاب الفاعلة في الساحة الوطنية وهي وإن كان سعيها للخروج من الأزمة وتجنب مخاطر تهدد الوحدة الوطنية والنسيج الإجتماعي الجزائري فقد أثارت موجة من الاستياء وما قامت به تدويل لأزمة الجزائر. وقد تمخض عن هذه الندوة العقد الوطني الذي رسم خطوطا عريضة هي أهداف يتم السعي إلى تجسيدها مع السلطة الفعلية القائمة،وتم التوقيع عليه كسبيل يضمن الخروج من الأزمة دون إقصاء أي طرف حيث يلتزم الجميع باحترام ما ورد في بيان نوفمبر بشأن الدولة الجزائرية المستقلة (دولة ديمقراطية في إطار المبادئ الإسلامية).والتداول السلمي على السلطة بطريقة ديمقراطية مع عدم مصادرة اختيارات الشعب. وتحييد الجيش عن السياسة.وتجدر الإشارة إلى أن الرئيس اليامين زروال قد أنعش هذه الفترة امنيا وبعيدا عن الساسة والسياسة بقانون الرحمة الموجه للتائبين من الإرهابيين.

**3.2 قانون الرحمة:**

وهو مجموعة إجراءات تهدئة وعفو. سعيا إلى منحى سياسي آخر أكثر شمولية وعمق في معالجة الأزمة.

يتضمن تدابير الرحمة(19). على التائبين من الإرهابيين.بوصفهم مرتزقة ودمويين وضالين عن الدين والعرف وخارجين عن القانون،ويستهدفون النظام السياسي والاجتماعي بغرض السلطة والحكم بطرق غير مشروعة.

وقد تضمن مجموعة تدابير كما عدم المتابعة ما لم يرتكبوا جرائم دموية وجرائم الشرف والتفجيرات في الأماكن العمومية شرط إعلان التوبة والاعتراف بما اقترفوه أو مشروع جرائم لاحقة لهم ضلع فيها. مع الاستفادة من هذه التدابير لكل من يسلم أسلحة ومتفجرات إلى الهيئات الإدارية والسلطات الأمنية المختصة.وتضمن مجموعة تخفيفات عقابية للمغرر بهم.مع الإشارة إلى أن تدابير قانون الرحمة لا تسقط تدابير العفو المنصوص عليها دستوريا في المادة الخامسة.

**4.2 سياسة التقويم الوطني :**

وهي سياسة تصحيح لما كان قبلا والذي عرف العديد من الأخطاء والتجاوزات حيث أعلن الرئيس اليامين زروال عن رزنامة العمل السياسي كخطوات تتبع لتصحيح مؤسسات الدولة وإعادة بنائها من إجراء انتخابات رئاسية تعددية،والاتفاق على عقد وطني من قبل كل الشركاء السياسيين والاجتماعيين،وتعديل الدستور لتجاوز كل الثغرات التي زادت في تفاقم الأزمة سابقا.وإجراء انتخابات تشريعية ومحلية.

**5.2 ندوة الوفاق الوطني الثانية1996/09/14:**

باشر "اليامين زروال " هذا الحوار بعد 1995/11/16 بوصفه رئيسا للجمهورية الجزائرية مع جميع الشركاء السياسيين والاجتماعيين المعترف بهم قانونا. رغم مقاطعة الأحزاب الراديكالية تحت مسميات عدة كما حزب التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية،وحزب التحدي،وحتى جبهة القوى الاشتراكية،وحزب العمال حيث تم التعهد باحترام الثوابت الوطنية والمبادئ الأساسية للديمقراطية،وعدم استعمال مقومات الهوية الوطنية لأغراض حزبية.وقد أخذ بهذا دستور1996وكانت انتخابات رئاسية في 05 جوان 1997 لتظهر أول حكومة ائتلافية في الجزائر تجمع كل من التجمع الوطني الديمقراطي وجبهة التحرير الوطني،وحركة مجتمع السلم(20).

وما يلاحظ على ندوات الوفاق الوطني أنها خاضت في أمور الوفاق بما يحقق الأمن في البلاد،لذلك تعرضت إلى فشل نوعي يمكن وصفه أنه حوار إقصائي لأطراف الأزمة بمبررات استعمال العنف،وأن الأحزاب المشاركة في الحوار لم تكن تملك قاعدة جماهيرية ممثلة بقدر ما كانت تسعى لإعادة التموقع في الخارطة السياسية للجزائر.

ورغم ذلك فقدت فتحت المجال لحوار مستقبلي لحل الأزمة الجزائرية خاصة و أنه تم:

. الإفراج عن بعض المعتقلين السياسيين.

. ووجود اتصالات و تفاوض بين العسكريين والجيش الوطني للإنقاذ بداية من 1997.

. إعلان الجيش الإسلامي للإنقاذ عن هدنة من جانب واحد في 24 سبتمبر 1997 لتدخل حيز التنفيذ يوم 01 أكتوبر 1997،والتي سميت لاحقا بـ(اتفاقية الهدنة).

ولم يبق سوى البحث عن شخصية فاعلة تمد هذه الاتفاقية بغطاء سياسي،فكان السيد عبد العزيز بوتفليقة. حيث كان ذلك بعد تقليص الرئيس اليامين زروال لعهدته في خطابه في 13 سبتمبر 1998 فاتحا المجال أمام التداول السلمي على السلطة رغم أن ذلك كان نوعا من الاحتجاج على ذلك التوازي في التفاوض الذي قام به جهاز المخابرات مع الجيش الإسلامي للإنقاذ.

**ثالثا: تفعيل المصالحة الوطنية:**

**1 قانون الوئام المدني (13 ماي 1999):**

ديناميكية جديدة في الفعل السياسي،والعمل الوطني جاء به الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في أفريل (1999) بعد جنوح الجيش الإسلامي للإنقاد إلى السلم وإعلانه الهدنة كنتيجة للتفاوض في الخفاء بين قيادات من الجيش الوطني الشعبي وأمراء هذا التنظيم. وقد تحول هذا الطرح إلى قانون (21)استفتي فيه الشعب الجزائري الذي زكاه وأصبح ممكن التطبيق بمجرد صدوره في سبتمبر 1999،بعد أن نال إقرار مراكز القرار السياسي في الجزائر من حكومة وبرلمان بغرفتيه. ثم بعد شهرين تم استفتاء الشعب الجزائري في ذلك يوم 16 سبتمبر 1999 حيث نال نسبة 98.63% من المستفتين(22). وقد سعى الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى أن يكون وئاما مدنيا وخطوة أولى نحو مصالحة وطنية لتجاوز المأساة الوطنية ما دام الكل مذنب و لا احد منزه والجميع ضحية. ومن دواعي هذا القانون

بروز حتمية إيجاد حل عاجل للأزمة واقتناع الطبقة السياسية بذلك،خاصة بعد تدهور الوضع الأمني وفشل سياسة الكل أمني الإستئصالية،وتوجه السلطة إلى إعادة بناء الثقة واستعادة هيبة الدولة. إضافة إلى ضغط المنظمات الحقوقية وحملة التشكيك في المجازر المرتكبة تحت تسمية ( من يقتل من ؟ ). دون إغفال تزايد دعوات وفرص التدخل الأجنبي بداية من احتمالات تقصي الحقائق (بعثة الأمم المتحدة للإعلام والتقصي التي زارت الجزائر صيف 1998 ) (23). وفشل قانون الرحمة في الحد من تراجع الظاهرة الإرهابية.

**محتوى قانون الوئام المدني :**

. الإعفاء من المتابعة القضائية للذين يسلمون أنفسهم للسلطات دون أن يكونوا قد ارتكبوا أو شاركوا في عمليات القتل والاغتصاب وتفجير الأماكن العمومية أو التي يتردد عليها الجمهور.

. تخفيف الأحكام على الذين ارتكبوا تلك الأفعال وسلموا أنفسهم في المدة القانونية المعينة.

. تخفيف العقوبات على الذين يسلمون أنفسهم في مدة 03 أشهر.

. استبعاد عقوبة الإعدام والسجن مدى الحياة

. مواد خاصة بالوضع رهن الإرجاء،وهي مواد اختيارية وانتقائية.

. والمادة 41 التي تنص على عدم تطبيق هذا القانون على الجماعات المسلحة التي تتخلى عن السلاح تلقائيا وإراديا وتضع نفسها تحت تصرف الدولة(24). وهي المادة التي أسست للعفو الرئاسي في المرسوم الرئاسي رقم 03/2000 الصادر في 10 جانفي 2000.

**تقييم قانون الوئام المدني:**

. لم يتم الكشف عن رسميا عن عدد الذين سلموا أنفسهم من أعضاء الجماعات المسلحة واستفادوا من العفو الرئاسي،وهذا يعني عدم الشفافية والهروب من المساءلة.

. أن العفو الشامل يجافي بعض المبادئ الأساسية لقانون الوئام المدني التي تقر بوجوب محاسبة مرتكبي الجرائم التي تم تصنيفها.

. أن لجان الإرجاء عادة ما كانت توافق على التماسات العفو دون تمحيص.

. تنزيه أفراد قوات الأمن أيا كانت،وتمتعها بحصانة ضد المساءلة،رغم تجاوزاتها المتعددة.
. أن قانون الوئام المدني أهتم فقط بالجانب الأمني وأغفل الجانب الإنساني والاجتماعي للأزمة كما ضحايا المأساة الوطنية كالمفقودين والمخطوفين والمغتصبات ..

ورغم ذلك فقانون الوئام المدني الذي تضمن مواد مرنة طغى عليها جانب العفو أكثر من جانب العقوبة قد رسم إطارا إجرائيا لتجاوز الأزمة ومن ثمة مصالحة وطنية،والتي كانت بعد الانتخابات الرئاسية في 08 أفريل 2004.

**2 ميثاق السلم و المصالحة الوطنية:**

المصالحة الوطنية هي تثمين لكل الجهود الساعية لإيجاد تجانس اجتماعي وسياسي في المجتمع المدني،وارتقاء بقانون الوئام المدني والعفو الرئاسي،وهي مسعى للتخلي عن العنف و وضع السلاح جانبا بمرحلية وتدرج لغرض حيازة تقبل اجتماعي وتوافق سياسي. وهذا المسعى يستجيب للمطلب الشعبي والسياسي والإعلامي لتطويق الأزمة السياسية والانفراج الأمني(25). وما يميزها عن الإجراءات المتخذة سابقا أنها لم تكتف في طرحها بالجانب الأمني بل تعدت ذلك إلى الجانب الاجتماعي كما ملف حاملي السلاح– ملف المفقودين – ملف عائلات الإرهابيين – ملف المتورطين في دعم الإرهاب– ملف ضحايا المأساة الوطنية. رغم المخاوف التي صاحبت الإعلان عن خطوطها العريضة من طرف بعض الفئات والمنظمات الحقوقية،وتتمثل هذه المخاوف خاصة في:

– التخوف من أن يكون تعميما تاريخيا لتشمل الماضي الإستدماري للجزائر.
. التخوف من أن تشمل الفئات التي قامت بنهب مقدرات الشعب الجزائري ( المافيا المالية).

وبعد محاولات إزالة الغموض الذي اكتنف طروحاتها السياسية والاجتماعية والحقوقية كان استفتاء الشعب حول ميثاقها في 29 سبتمبر 2005 وكانت النتائج كالآتي : (26)

عدد الناخبين 14,5مليون ناخب.
عدد المصوتين بـ نعم 14،054 مليون أي نسبة 97،36 %.
عدد المصتين بـ لا 381ألف أي نسبة 2،64%.

وقد كان هذه المصالحة استجابة للزخم الشعبي والتقبل الإعلامي للنتائج التي تحققت من خلال قانون الرحمة وقانون الوئام المدني.وزوال الغطاء السياسي للجماعات الإرهابية وعودة بعض ممثلي الحزب المحل في الخارج، والتي حالت دون إعطاء شرعية لهذه الجماعات التي لا تمتلك شرعية أصلا.

**1.2 نتائج المصالحة الوطنية**

المصالحة الوطنية هي مبادرة مستمرة للحد من ظاهرة الإرهاب وتخليص الجزائر من أسباب العنف السياسي،ذلك أنها رسمت الحدود التي تنأى بالجزائر عن أي مزايدات سياسية قد تعصف بالجبهة الداخلية، كما حددت الثوابت الوطنية التي لا يجب تجاوزها في أي طرح سياسي للخروج من الأزمة الوطنية بكل جوانبها السياسية منها والسوسيو–اقتصادية. فقد سحبت أي غطاء سياسي أو تغطية إعلامية عن الجماعات الإرهابية، ولاقت في ذلك دعما شعبيا متزايدا خاصة من خلال الاستفتاء على ميثاق السلم و المصالحة الوطنية.

ومن جهة أخرى فقد أوجدت مخرجا قانونيا للإرهابيين التائبين و المغرر بهم ،و استطاعت أن تؤسس لعدالة انتقالية في المجتمع الجزائري(27) ، فهي لم تغفل ضحايا المأساة الوطنية وحقوق الإنسان.كما أوجدت تأصيلا سياسيا لمخارج الأزمة،و رسمت حدودا لا يمكن التراجع عنها في أي تناول سياسي أو أمني بعد ذلك. فالمصالحة الوطنية كانت دعما

لمؤسسات الدولة،أعطت المصداقية وأسست لمشروع يمكن أن يكون مشروع مجتمع بعد الإثراء حسب الظروف والمراحل القادمة.وفي الأخير فهي قد حالت دون أي تدخل أجنبي في حل الأزمة الوطنية.

**. عودة الأمن الاجتماعي:**

تخلص الجزائريين من الخوف أو حتى التخوف في واقعهم المعيش وهذا يبرز حقيقة ذلك أنه " لم يعد الجزائريون يعيشون مع الخوف من الموت على أيدي إسلاميين متطرفين عند حواجز وهمية أو من خوف " الاختفاء " على يد شرطيين ملثمين يقتحمون المنازل ويختطفون ساكنيها إلى مالا عودة،ويعد هذا الواقع إنجازا استثنائيا في بلد اقترن اسمه خلال التسعينات بأعمال العنف المريعة "(28).

**. تراجع الأعمال الإرهابية:**

حيث أصبحت الساحة الجزائرية تتخلص تباعا من أعمال العنف والإرهاب،ولم تعد الأخبار تتوارد تباعا عن الكمائن والحواجز المزيفة وكل أشكال الاختطاف والابتزاز والاغتيال وهذا راجع أولا إلى العفو المتاح من قبل المصالحة الوطنية،ولو أن عوامل أخرى كان لها تأثيرا في هؤلاء الأفراد كما تحول هؤلاء إلى كل من العراق، والدول الأوروبية ودول الساحل. " فقد قدرت الحكومة الجزائرية أن بين 600 وألف متمرد جزائري نشطوا في شبكات إرهابية خارج البلاد"(29).دون إغفال تناقص أعداد كبيرة بفعل عمليات القتل من قبل قوات الأمن.

**. العودة إلى الحكم المدني :**

لان المأساة الوطنية التي عانى منها الجميع،أكدت على أن لا أحد في مأمن في جزائر الإرهاب وعدم الاستقرار،كما أن بعض مضامين المصالحة الوطنية تحجم الكثيرين على إلغاء الآخر أيا كان فلا أحد بإمكان تدعيم مركزه من قبيل الشرعية الثورية،ولا الشرعية الدينية ولا بامتلاكه القوة،أو أي قوة تأثير أخرى.

كما أن سعي القيادة العسكرية إلى تطور الجيش الوطني الشعبي بإعادة تأهيله وجعله أكثر احترافية كانت خطوة للاكتفاء بمهام حماية البلد والدستور،والانسحاب مع العملية السياسية اقتناعا منه،واقتناعا بما كان واقعا في فترات سابقة أن قصور الساسة هو ما كان دوما يدفع الجيش إلى هذا المعترك،ويكون شماعة لمجموعة السياسيين الفاشلين أصلا.إضافة إلى أن موت بعض القادة العسكريين،وإحالة العديد من الجنرالات على التقاعد سمح لجيل جديد من تقلد المسؤولية،وهم من جيل الاستقلال،ولا يدعون بالشرعية الثورية أو شيئا من هذا القبيل.

**. بداية تجاوز المأساة الوطنية:**

هي المحنة التي عاناها الشعب الجزائري في ظل تنامي الإرهاب كظاهرة غريبة على المجتمع الجزائري،وهي أزمة تعددت أسباب وجودها ،من مظاهر الإقصاء والتهميش،ومحاولات الاستئصال المتبادل بين قوتين سياسيتين كان فيها الشعب هو الأسير الوحيد الذي تحمل أكثر أخطاء وتطرف الآخرين.

كما انحراف عن المعيار الاجتماعي،تعني كل مظاهر العشرية الحمراء حيث طغى العنف والإرهاب،وكان العديد من الضحايا الأموات منهم والأحياء ،والمأساة الوطنية تتعدى أرقام القتلى إلى أرقام الخسائر،وحجم الضرر النفسي الذي أصاب المجتمع،وإلى التشوهات التي أصابت الأجهزة العاملة في المجتمع،وشلل مؤسسات الدولة ذات السيادة. بمعنى أن المأساة الوطنية هو عنوان للدولة الفعلية،غير الرسمية في الجزائر،وهو إسم لجبر الخواطر لهؤلاء وهؤلاء،حتى لا يكون تمييزا في المصطلح وبين افراد الشعب الجزائري.وهذا أصبح واضحا في الحياة العامة،بغض النظر عن نظرة الافراد لبعضهم البعض.

**. التاسيس لمجتمع مدني:**

من نتائج المصالحة الوطنية ايضا كان التأسيس لمجتمع مدني لم تكن ملامحه ظاهرة سابقا،ويبرز ذلك من خلال تأسيس العديد من الجمعيات الحقوقية، وجمعيات تهتم بالشأن العام في المجتمع الجزائري.

هذه الجمعيات على اختلافها غير حكومية وهو ما يعطيها الاستثناء والقبول من افراد المجتمع،ظهرت لسد مناحي القصور في العمل الحكومي،وتنبيه الحكومة والشعب الجزائري من أخطار بعض الممارسات لغرض ترقية الإنسان الجزائري،ومن أجل مواطنة في دولة الحق والقانون والديمقراطية.

كما أن هذه الجمعيات هي أساسا ظهرت لكيل العديد من الانتقادات لممارسات السلطة،و لتشكيل قطعة مع كل ما ومن يمارس الإحتكار والإنفرادية في تسيير أمور الدولة.

هذا من جهة،ومن جهة اخرى تعتبر كفعل سوسيولوجي يتموقع في الحياة السياسية والاجتماعية لإفراز واقع حقوقي يضم الحريات الشخصية والحماية للأفراد مع منع كل إفلات من العقاب،وساعدها في ذلك وجود رغبة من طرف الجميع لإفراز نخب سياسية بعيدا عن دوائر القرار التي كانت تمنع ذلك.

**. بداية بروز النخب السياسية:**

إن النخب السياسية هي كل الكفاءات التي تمارس العمل السياسي بعيدا عن الاطر الرسمية،والتي لم يكن المجال مفتوحا أمامها لمعارضتها للتوجهات السياسية القائمة.هذه النخب كانت تلقى المعارضة والحجب والمنع،أحيانا باسم الشرعية الثورية، واحيانا أخرى باسم المعطى الديني او الشرعية الدينية،ومرات اخرى تستعمل ضدها القوة المقنعة المتمثلة في البيروقراطية القلقة على مشروع تغريبي يلقى الدعم من ثقافة واردة من وراء البحر،هي امتداد لتاريخ كولونيالي يدعي الحداثة في غير تفعيل،والقطيعة مع التنظيمات التي تنسب إلى ما قبل الحداثة،وحتى استعمال القمع بمختلف مظاهره والتصفية الجسدية كآخر الحلول. فأساتذة الجامعات مثلا لا تعوزهم قدرة ممارسة السياسة بقدر ما هم مهشمون ككفاءات قد تلغي الفكر الضحل لهؤلاء السياسيين الذي يغرفون من العشائر او يستندون لقوة الولاء والزمر الحاكمة بمسميات مختلفة ليكون دوما ذلك القصور الذي يبيح ويستلزم تدخل العسكر.

**2.2 تقييم مشروع المصالحة الوطنية:**

بداية تنفيذ ميثاق السلم و المصالحة الوطنية كان من خلال الأمر رقم 06 – 01 يوم الأربعاء 29 فيفري 2006 حيث أعطيت تعليمات لكل ذوي الصلة لاستقبال المسلحين التائبين وعناصر شبكات الدعم في سعي صريح وأكيد لتجاوز الأزمة الوطنية.ورغم الرغبة الصادقة في هذا المسعى إلا أن هذا الميثاق لا يخلو من نقائص وسلبيات وعيوب وهي كالتالي:

**أ. سلبيات المصالحة الوطنية:**

ما يمكن اعتباره نقصا في هذا المسعى هو أن هذا الميثاق أغفل عموم مكونات المجتمع الجزائري كما:

. الشباب البطال الذي تناسته الدولة في إطار سياسة التشغيل لاهتمامها بالوضع الأمني في تلك الفترة.

. تزايد فقر الأسر الجزائرية،وأكثرها تضررا تلك الأسر الريفية والجبلية خاصة،والتي عانت اضطهاد الجماعات الإرهابية وتحقيقات قوات الأمن.

. تفشى أكثر للفساد الإداري، وتعقيدات الاستفادة من تدابير المصالحة الوطنية خاصة فيما يتعلق بالمفقودين والمختفين وضحايا المأساة الوطنية.

. الحالة الاقتصادية المتردية لعموم الشعب الجزائري بفعل العمل الإرهابي والتهجير والهجرة(30).

. ركزت على ضحايا الإرهاب وأغفلت إلى حد كبير المأساة الوطنية التي عانى منها الجميع.

**ب . عيوب و نقائص ميثاق السلم و المصالحة الوطنية:**

رغم أن هذا الميثاق يؤسس للسلم المدني والمصالحة إلا انه لا يخلو من نقائص يمكن إيجازها في الآتي:

. غياب الموضوعية والشفافية في معالجة بعض القضايا كما ملف المفقودين.

. المصالحة الوطنية لا يمكن أن تكون انتقائية ، كما لا يمكن أن تتعامل بمكيالين إزاء المتسببين في الأزمة، لذا يجب استفاء العدل في التعامل مع كل جوانب الأزمة،مع عدم إغفال جانب العقاب.

. ضروري جدا اعتماد سياسة الحقيقة و الحقوق إزاء ملف المفقودين.

. تبييض مسار مجموعة من الضباط في المؤسسة العسكرية.

. أن هذا الميثاق سيسمح . و قد سمح فعلا . للرئيس بتعديل الدستور لأجل عهدة ثالثة.

**ج . ايجابيات المصالحة الوطنية:**

. ميثاق المصالحة الوطنية عرض السلم لأكثر من 1600 مسلح في الجماعات الإرهابية خاصة منها الجماعة السلفية للدعوة والقتال.

. الإفراج عن 7000 سجين بتهم الإرهاب أو دعم الإرهاب.

. الإفراج عن 2200 شخص ضالعين في أعمال إرهابية باستثناء القتل الجماعي وانتهاك الحرمات و تفجير أماكن عمومية. (31)

. عودة السلم الأهلي لعموم التراب الجزائري.

. تراجع العمل الإرهابي بمختلف مظاهره.

. حركية اقتصادية خففت ظاهرة البطالة.

**3.2 قضايا عالقة في المصالحة الوطنية:**

**1 قضية المفقودين:**

. تبرز قضية المفقودين كأهم ما يؤخذ على مسعى المصالحة الوطنية ، التي تطرقت إلى هذا الملف بنوع من الغموض ، وبطريقة لم ترض أسر المعنيين ومعظم الجزائريين ، وكذا الجمعيات الحقوقية ومنظمات حقوق الإنسان التي رفضت تقبل الموقف الرسمي القائل بأن أغلب حالات الاختفاء والاختطاف كانت من قبل الجماعات الإرهابية حتى أن العدد المقدر بـ 11 ألف مفقود يصعب على هؤلاء التمكن من خطط وتنفيذها.

وهذا ما أدى إلى صور للاحتجاج والتظاهر للمطالبة بإجابات مقنعة " وإصرار على أن الحقيقة ينبغي أن تتقدم على المصالحة "(32)

في مقابل رفض السلطة، وحتى رئيس اللجنة الوطنية الاستشارية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان الاعتراف بذلك قائلا : " لم نجد أي وثيقة أو شهادة تشير إلى تعليمات بهذا الشأن صدرت عن مؤسسات الدولة "(33)

وحتى لو كانت قوات الأمن متهمة بذلك فهي لا تخرج عن أنها حالات فردية. وسعيا لتجاوز هذا المشكل كان اللجوء إلى التعويضات المالية.

**2 ملف النساء المغتصبات :** وهو ملف لم يتم مناقشته،إذ صنف من قبيل المحظورات في ظل عادات وتقاليد لا تسمح بإثارة هذا الملف،كما أن عنصر الإثبات في مثل هذه القضايا لا يمكن توثيقه أو التصديق به.

كما أن إثارة هذا الملف قد يسبب حساسات ربما تظهر مع الزمن بروح انتقامية قد تزيد من احتمالات العودة إلى العنف والإرهاب،لأن قضايا الشرف عادة لا يتسامح معها الجزائريين.

وهنا تبرز المفارقة التي تقول: " من الحقيقة والمصالحة " إلى " العفو والنسيان "(34)

**3 معتقلي الصحراء:**

إن معتقلي الصحراء حسب المادة الأولى من القرار 1992/02/11،والتجاوزات التي حدثت في حق المعتقلين ظهرت كمعضلة تواجه السلطة القائمة في الجزائر،وعاد هذا الملف ليكون من بين الصعوبات التي تواجه المصالحة الوطنية(35)،خاصة بعد المطالب المستعجلة للمنظمات الحقوقية المستندة على نصوص وقرارات للأمم المتحدة والموقعة من طرف الدولة الجزائرية،ناهيك عن مطالبات الضحايا وأسرهم،بالتعويض وكشف المتورطين في ذلك.

**4 الإفلات من العقاب:**

كل مصالحة بين فرقاء من الضروري أن تكون بعد المصارحة وكشف الحقائق،وليس أن تكون مفروضة على طرف ما. لذلك فالمصالحة الوطنية في الجزائر تواجه أيضا هذه المعضلة،لأن البعض لم يستسغ العيش مع جلاديه،و لم يرض بالتعويض المادي في هذا الشان، كما يوجد شعور متنامي لدى بعض الجزائريين سواء أحزاب أو جمعيات حقوقية أو مواطنين أو ضحايا الإرهاب بالضيق إزاء ما يعرف بالإفلات من العقاب.خصوصا و أن بعض المواد المتضمنة في ميثاق السلم و المصالحة الوطنية كما المادتين (35) التي تحمي قوات الأمن من المقاضاة بغض النظر عن حجم الأدلة في ضلوعها في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان و(المادة 46 من الأمر رقم -06 01لعام2006 )،التي تتيح لقوات الأمن وأفراد المليشيات إمكانية الإفلات من العقاب والأحكام الأخرى للأمر رقم-06 01لعام2006 ،التي توفر الحصانة من المقاضاة لأفراد الجماعات المسلحة الذين ارتكبوا انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان،رغم أن ذلك مجرما حسب قرار للجنة الامم المتحدة لحقوق الإنسان. (36)

**5 حالات الاختفاء القسري:**

حالات الاختفاء القسري هي كل اختطاف أو تصفية أو حجز دون قانون أو إرادة الذين وع عليهم الفعل

وفي جزائر العشرية الحمراء خصوصا خلال الفترة من 1992 إلى 1998 كانت العديد من الحالات سواء التي تسببت فيها أسلاك الأمن،أو الجماعات الإرهابية،أو حتى محترفي الجريمة المنظمة.وفي هذا الشأن جاء في ميثاق السلم و المصالحة الوطنية: (37)

أولا: تتحمل الدولة على ذمتها مصير كل الأشخاص المفقودين في سياق المأساة الوطنية وستتخذ الإجراءات الضرورية بعد الإحاطة بالوقائع.

ثانيا: ستتخذ الدولة الإجراءات المناسبة لتمكين ذوي حقوق المفقودين من تجاوز هذه المحنة القاسية في كنف الكرامة.

ثالثا:يعتبر الأشخاص المفقودين ضحايا المأساة الوطنية ولذوي حقوقهم الحق في التعويض.

لكن المادة 46 التفت حول هذه المسألة فيما يخص إثارة هذا الموضوع.

ومن ثمة فإن هذا المشكل يبقى يؤرق السلطة القائمة وشرائح عريضة من الشعب الجزائري،ومطالبات ملحة من منظمات حقوق الإنسان. (38)

**خاتمة:**

الأكيد أن المصالحة الوطنية في الجزائر كانت لها جوانب متعددة لحصر العوامل و الأسباب وتجاوزها من اجل بلد آمن استقرت كمشروع على المفاضلة بين العفو والعقاب،وسعي لتقبل الآخر،فإذا كانت في مراحلها الأولى قد تضمنت شروطا قللت من فاعليتها كما في قانون الرحمة وقانون الوئام المدني،فإنها تجاوزت هذا الإشكال في قانون السلم والمصالحة الوطنية ليس كإفلات من العقاب لكن كحل وحيد ومتاح استنادا إلى إرادة سياسية وتقبل شعبي طالما أن هذا الشعب هو من اكتوى بمآسي الأزمة السياسية التي عصفت بالبلاد.

والمصالحة الوطنية استطاعت أن تحيد المواقف الراديكالية لمجمل التيارات السياسية في الجزائر،سواء منها الإسلامية المتصلبة أو الإستئصالية. كما ضمنت إلى حد ما حياد مؤسسة الجيش،وهو عاملا مهما في إضفاء الشرعية على كل الخطوات المتخذة.كما تجدر الإشارة إلى أن هذا المشروع ضروري جدا أن يتناول تأكيدا الثوابت الوطنية وأزمة الهوية والتنوع الثقافي،كما يجب أيضا أن تكون له الشجاعة في مراحله القادمة للفصل بين السياسي والعسكري بضمان استقلالية الهيئات وترسيم مبدأ المحاسبة وتحمل الفشل.

وعليه فإستراتيجية المصالحة الوطنية والتخلص من الإرهاب تتطلب عدم اللجوء إلى عنف الدولة أو الاستعمال المفرط وغير المؤسس للقوة، بل اعتماد الحوار ومناقشة المشاكل موضع الاختلاف وإشراك الآخرين في صنع واتخاذ القرار وإجراء الاستفتاءات في الأمور المصيرية.والتداول السلمي على السلطة في إطار تعددي مما يقوي الشرعية والاقتناع والخضوع للمعيار الاجتماعي،وبلورة تنظير فكري يراعي ظروف المجتمع والعقيدة المتبعة والثوابت الوطنية بعيدا عن أي إيديولوجيا .. لان ذلك يحد من الاختلاف والخلاف،ويشرعن أي ممارسة علمية أو فكرية. و لتجاوز أي احتكار للسلطة ضروري جدا فتح المجال أمام النخب الناشئة لضمان الاستمرار، وكذا بلورة نظام تربوي يخدم الغايات وأهداف المجتمع،ويضمن تنشئة اجتماعية تقوم على التفاعل الجمعي،وتفهم المعايير وتسعى للإنجاز من منطلق المنافسة و قوة الأداء.و هذا لا يتأتى إلا بإعادة هيكلة الحقل الثقافي وفسح المجال أمام النخب الناشئة لبلورة فعل ثقافي بعيدا عن كل أنواع الثقافة الاستعراضية التي دوما تخدم المجتمع الاستهلاكي وتعيد إنتاج الوضع السائد. وأيضا تحديد علاقة الحاكم بالمحكوم من خلال تعريف السياسة القائمة ومرتكزات السلطة التي من المفروض أن تقوم على الإقناع وليس الإكراه وتجاوز المطالب الاجتماعية المشروعة،حيث تبرز الديمقراطية في الفعل والتعامل،لا أن تتحول الديمقراطية إلى شكل من أشكال الاستبداد، بل قنوات للفعل الجمعي وحسن الاختيار.

ومن ثمة فالممارسة السياسية تكون ذات سند شرعي وبدعم جماهيري بعيدا عن أي إسقاطات نظرية أو معوقات تضليلية، لأجل مشروع مجتمع يؤسس لفضاء اجتماعي سلمي يقوم على الكفاءة ويستند على شرعية الإنجاز لا علة شرعية تاريخية أو دينية ومن ثمة دولة حداثية تحيد كل المرجعيات التي هي في الأصل حواجز إبستيمولوجية أمام أي ممارسة واقعية.

**الهوامش والمراجع المعتمدة:**


1 الفيومي،المصباح المنير،مادة(صلح)،مكتبة الأجلو مصرية،القاهرة،مصر،ط1 ،ص420.

2 جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور المصري لسان العرب. دار الفكر. 2 / 516 .

3 محمد الأنصاري الرصاع ، دار الغرب الإسلامي شرح حدود ابن عرفة 2 / 412 .

4 الحطاب الرعيني، مواهب الجليل ،دار الفكر،بيروت،لبنان،ط1398،2،ص5/.79

5 قرءان كريم،سورة النساء .114

6 قرءان كريم،سورة الأنفال.61

7 أبو داود،سنن أبى داود، باب الصلح ط المكتبة التجارية الكبرى بمصر. حديث 304/3

8 للكاسانى، بدائع الصنائع، مطبعة الجمالية، مصر، ط1، 1910 م 0/6 4

9 علاء الدين أبو بكر بن مسعود الكاساني، بدل الصنائع في ترتيب الشرائع، دار الكتب العلمية، ت 587 هـ 7 / 250.

10 الحطاب الرعيني، ،مواهب الجليل ، 5/.80

11 محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي،مختار الصحاح،تحقيق ومراجعة: محمود خاطر،ناشرون بيروت،مكتبة لبنان،1/.288

12 ابن منظور، لسان العرب: جـ 13 / ص 451 مادة الوطن.

13 الجرجاني في التعريفات ص .253

14 جميل صليبا،المعجم الفلسفي ح 2. دار الكتاب اللبناني،بيروت ( 1982 ).ص .580

15 انظر محمد العدناني – معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة .725

16 على الكواري، مفهوم المواطنة في الدولة القومية،مجلة المستقبل العربي عدد 2 – 2001 ص .66

17 رياض صيداوي، صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر،المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت،ط1 (2000)،ص136.

18 رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين والعسكريين. دار المعرفة ،الجزائر،1999، ص .260

19 الأمر الرئاسي رقم 95 . 12 الصادر في 1995./02/25

20 رابح لونيسي، مرجع سابق،ص.136

21 قانون الوئام المدني رقم 08/99 الصادر في 13 ماي 1999

22 http://itijah.maktoobblog.com/

23 محمد لعقاب،"من عهد الصقور إلى هديل الحمام". جريدة الأحرار الثقافي،العدد 06،من 15 إلى سبتمبر 2005.30

24 قانون رقم 99 / 08"المتضمن استعادة الوئام المدني"،الجريدة الرسمية، العدد39 ،الصادر في.1999

25 قانون رقم 99 / 08"المتضمن استعادة الوئام المدني"،الجريدة الرسمية، العدد39 ،الصادر في.1999

26 محمد لعقاب ،مرجع سابق.

27 منشورات جامعة منتوري بقسنطينة دار الشعب – قسنطينة . 1999 ص 48 .

28 رشيد تلمساني ، أوراق كارينغي ،" الجزائر في عهد بوتفليقة : الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية"مركز كارينغي للشرق الأوسط، مؤسسة كارينغي للسلام الدولي، بيروت، لبنان، العدد7، جانفي 2008.ص .1

29 رشيد تلمساني، مرجع سابق، ص .16

30 www.chihab.net/modules ph? Name weus files article sid 1207.html.p

31 http://www.algerie360.com/ar/3952/

32 رشيد تلمساني،مرجع سابق ص .9

33 رشيد تلمساني،ذات المرجع،ص .10

34 رشيد تلمساني،ذات المرجع، ص .12

35 أمحند برقوق، الإستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب، المعهد الديبلوماسي والعلاقات الدولية, وزارة الخارجية الجزائرية2009.،ص 8.

36 لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، القرار رقم 72/2003 ("الإفلات من العقاب")، 25أبريل/نيسان .2003

37 http://arabtj.org

38 http://www.amnesty.org